رسالة المسجد

السنة 17 - العدد 01 / 1440 هـ - 2019 م

مجلة محكمة تصدرعن وزارة شؤون الدينية والأوقاف - الجزائر

- ما جرى به العمل واستقرار الفتوى
- الوقف والزكاة : أدوات مالية متميزة لتحقيق التنمية ومحاربة الفقر
- الحاجة إلى مَأْسَسَة الوقف:اقتداء باطاضي ومواكبة للحاضر
- البيان الختامي للملتقى الوطني لأمناء المجالس العلمية بالولايات

العدد : 1

Scanné avec CamScanner

المحتويات

- الافتتاحية/ السيد الوزير — د. محمد عيسى — 3
- دراسات:
  - ما جرى به العمل واستقرار الفتوى — د . محند أو إدير مشنان — 6
  - دور المسجد في حماية الأسرة وتحصين الشباب — أ. د. كمال العرفي — 15
  - الحاجة إلى مَأسَسَة الوقف اقتداء بالماضي ومواكبة للحاضر — د. محمدي خليفة — 20
  - Intervention de Monsieur Mohamed AISSA Ministre des Affaires Religieuses et des Waqfs Au 3ème congrès France-Maghreb sur la transplantation — 38
- ملف العدد:
  - الوقف والزكاة : أدوات مالية متميزة لتحقيق التنمية ومحاربة الفقر — أ . د- بن لخضر عيسى، أ- عدادي توفيق. — 45
  - قراءة في أحكام النص التنظيمي الجديد المتعلق بالاستثمار الوقفي — أ .يوسف حفصي — 67
  - دور المرأة الجزائرية في تسبيل الوقف — أ . زهرة طيبان — 78
- متفرقات:
  - المسلم بين ايجابية النصوص الشرعية وسلبية المواقف — عبد القادر قطشة — 84
  - قصيدة شعرية بمناسبة إحياء ذكرى يوم الشهيد يوم 19 فيفري 2019 — د. أحمد بن داود، أبي اسماعيل حجوجة — 101
- من أعلام الجزائر:
  - ترجمة الأستاذ الفقيه المالكي، والمؤرّخ والعالم الجهبذ الموسوعي مسعود العيد الجلالي-رحمه الله- — أ . عمر عمار أقنيني — 103
- نشاطات القطاع:
  - البيان الختامي للملتقى الوطني لأمناء المجالس العلمية بالولايات — 117
- فتوى:
  - التسويق الشبكي — 123
- خطبة الجمعة:
  - فضيلة إحياء سنَّة الوقف — أ. مراد وعمارة — 125

كلمة معالي وزير الشؤون الدينية والأوقاف
الدكتور محمد عيسى
الوقف..
أو التجلي المجتمعي لحقائق الإيمان

إن الحمد لله نحمده ونستعينه، ونستغفره ونستهديه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهدي الله فهو المهتد، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله. أما بعد،

درجنا على تقسيم تعاليم الدين ومضامينها إلى ما يتعلق بالجانب الإيماني العقدي، والجانب الأخلاقي السلوكي والجانب الشعائري التعبدي.. وربما التفتنا وانتهنا إلى التجلي السلوكي لحقائق الإيمان على المستوى الفردي.. ولكن قد لا نقف على التجلي المجتمعي لحقائق الإيمان، أو كيف تتجلى أركان الإيمان خيرا وبركة ونماء على المجتمع.. ولعل الوقف أكبر مظهر لهذا التجلي..

الواقف رجل متيقظ الوجدان، منتبه الفكر ليوم سيقف فيه بين يدي الله عز وجل، وسيكون مصيره حينها بناء على ما قدم بين يدي قدومه عليه من أعمال صالحة.. ويرى في ذات الوقت قصر العمر الذي هو المجال الزمني لتحصيل هذه الأعمال.. فاليوم عمل ولا حساب، وغدا حساب ولا عمل.. فيود لو اتصل بزمنه الذي هو أجله زمن آخر يستطيع من خلاله الاستزادة من أعمال البر واستدراك ما فات.. حتى إذا يئس من إمكان أن يزاد له في أجله، وفق سنة الله التي لا تتخلف بحال، لمع بصيص أمل يومض

من تجلي رحمة الله الواسعة بعباده، بأن جعل استمرا زمن تحصيل الأجر ممكنا وإن كان زمن الأجل قد انقضى وفق ناموس الله الذي أقام عليه الكون.. وما ذلك إلا من خلال الوقف الذي أخبرعنه الصادق المصدوق صلى الله عليه وسلم في قوله: ((إِذَا مَاتَ الإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَمَلُهُ إِلاَّ مِنْ ثَلاَثٍ صَدَقَةٌ جَارِيَةٌ وَعِلْمٌ يُنْتَفَعُ بِهِ وَوَلَدٌ صَالِحٌ يَدْعُو لَهُ)).. فتتحرك العزيمة نحو تحبيس أملاك بنية القربة.. طلبا لاتصال زمن تحصيل الأجر بعد استنفاذ زمن تحصيل الأعمال..

حقيقة إيمانية تستقر في سويداء القلب لتحرك النية نحو الصدقة التي يستمر أجرها.. تتحول عبر مؤسسة الوقف إلى مشاريع تنموية يعم خيرها المجتمع.. وإذا استحضرنا حقيقة أن الناس لن يتوقفوا عن تحبيس الأملاك طلبا للصدقة الجارية ما دام الإيمان موفورا في النفوس، علمنا حجم المسؤولية التي تقع على القائمين على مؤسسة الوقف من أجل تفعيل القطاع الثالث بما يحقق التنمية داخل المجتمع في إطار نصوص الشريعة ومقاصدها، وإذا جاز لنا أن نحدد بعض المهام ذات الأولوية التي يتعين على مسيري إدارة الوقف الاضطلاع بها، فإننا نحصرها في:

- تعميق الدراسات الفقهية المتعلقة بشعيرة الوقف، بما يضمن استمرار التطبيقات في أقصى درجات الوفاء لمنطوق النصوص وروحها، وكليات الشريعة ومبادئها. ويمكن في سبيل ذلك وضع آلية لتوجيه البحوث والرسائل الجامعية لتخدم هذا الغرض.

- استلهام التجارب الوقفية في ماضينا، والتي صنعت روائع حضارتنا مع الاجتهاد في إيجاد صيغ عصرية وفق حاجات الراهن، ولا بأس من الاطلاع على تجارب بعض الدول الإسلامية في مجال استغلال واستثمار الأوقاف للاستفادة من بعض الصيغ الناجحة منها.

- الاجتهاد في البحث عن الأملاك الوقفية وحصرها، وكذا التسوية القانونية لها.
- تطوير المنظومة القانونية لاستثمار واستغلال الأملاك الوقفية.
- الاستفادة من النظريات الاقتصادية الحديثة في الاستثمار والنظر في إمكانية الاستفادة منها أو من بعضها في استثمار الأملاك الوقفية.
- التقييم العلمي المستمر للتجربة بما يسمح بتدارك العثار.

لا يختلف اثنان في قدرة الوقف، ومؤسسة الزكاة أيضا، على التخفيف من الأعباء الاجتماعية للدولة من خلال أثرهما الطيب في محاصرة بعض المشاكل الاجتماعية كالفقر والبطالة والأمية، وكذا في تحقيق الأمن الاجتماعي، وهذا لا يتحقق بداهة إلا إذا توسل القائمون على هذا الشأن بأقصى درجات العلمية والموضوعية في إدارة الملف، واقتنع أبناء مجتمعنا بأن الزكاة والوقف في ديننا عمل مؤسسات.